تأثير عودة دونالد ترامب للرئاسة الامريكية على النظام الدولي[▽]

The impact of Donald Trump's return to the US presidency on the international system

م.د. خالد هاشم محمد[*] Khaled Hashem Mohammed

الملخص:

يتناول البحث تأثير عودة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب إلى السلطة على النظام الدولي الذي ساهمت الولايات المتحدة في تشكيله بعد الحرب العالمية الثانية. ويركز البحث على تحليل سياساته السابقة واستشراف خطواته المحتملة القادمة وتأثيرها على العلاقات الدولية والمؤسسات العالمية وكيف ستنعكس على النظام الدولي الحالي عبر تقديم مجموعة من السيناريوهات القادمة.

الكلمات المفتاحية: دونالد ترامب، النظام الدولي، الرئاسة الأمريكية، المؤسسات الدولية

Abstract:

The research deals with the impact of the return of former US President Donald Trump to power on the international system that the United States helped shape after World War II. The research focuses on analyzing his previous policies and anticipating his possible future steps and their impact on international relations and global institutions and how they will be reflected in the current international system by presenting a set of upcoming scenarios.

Keywords: Donal Trump_ internationalorder _ USpresidency_ international institutions

المقدمة:

لعبت الولايات المتحدة دورا محوريا في انشاء النظام الدولي الحالي بعد الحرب العالمية الثانية القائم على مؤسسات متعددة الاطراف وتحالفات استراتيجية لتحقيق الاستقرار العالمي وتعزيز القيم الغربية في الديمقراطية وحقوق الانسان ولتحقيق الهيمنة العالمية للولايات المتحدة الامريكية من خلال انشاء الامم المتحدة وحلف الناتو والمؤسسات المالية كصندوق النقد الدولي. الا أن عودة ترامب للرئاسة الامريكية بدات تثير شكوك حول مستقبل النظام الدولي.

▽ تاريخ التقديم : 2025/2/13 تاريخ القبول: 2025/3/9 تاريخ النشر: 2025 /3/31

* كلية العلوم السياسية/ جامعة الانبار khalid.hashem@uoanbar.edu.iq

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

خلال ولاية ترامب الاولى(2017-2021), تبنى ترامب سياسة (أمريكا اولا)، هذه السياسة بدورها ساهمت بانسحاب الولايات المتحدة من العديد من الاتفاقيات والالتزامات الدولية واضعفت في ذات الوقت التحالفات التقليدية التي تقودها الولايات المتحدة. وهو ما يعني الميل نحو سياسة الانعزال وإعادة تعريف المصالح والدور الأمريكي العالمي بعيدا عن الالتزامات العالمية.

وبالتالي، فإن عودة ترامب مرة ثانية للرئاسة قد تؤدي إلى تحولات كبيرة في السياسة الأمريكية من تقليص الدعم للمؤسسات الدولية إلى إعادة صياغة التحالفات فضلا عن زيادة التوترات العالمية مع القوى الكبرى كالصين وروسيا.

وفي ذات السياق، تتزايد المخاوف من تراجع الدور القيادي الأمريكي، ما يفتح الباب أمام ظهور قوى جديدة تحاول إعادة تشكيل التوازنات الدولية والمشهد العالمي ككل.

أهمية البحث: تنبع أهمية البحث من تحليل الاثار المحتملة لعودة ترامب على النظام الدولي الذي ساهمت الولايات المتحدة ذاتها في تشكيله بعد الحرب العالمية الثانية. كما يهدف البحث في ذات الوقت لمعرفة التغيرات المحتملة في سياسة الولايات المتحدة الخارجية وتقييم مدى تأثير تلك التغيرات على التحالفات والتوازنات الدولية ومن ثم مدى تأثيرها على الاستقرار الامني والاقتصادي العالمي.

اشكالية البحث: تنطلق اشكالية البحث من "أن عودة دونالد ترامب إلى رئاسة الولايات المتحدة مرة ثانية ستؤثر على النظام الدولي الذي ساهمت الولايات المتحدة في قيامه بعد الحرب العالمية الثانية".

وسيكون التساؤل الرئيسي للدراسة هو "هل ستؤثر عودة ترامب إلى رئاسة الولايات المتحدة مرة ثانية على النظام الدولي الذي ساهمت الولايات المتحدة في قيامه بعد الحرب العالمية الثانية".

ومن التساؤل الرئيسي للدراسة يمكن صياغة عدة تساؤلات فرعية.

1_ ما هو النظام الدولي الذي ساهمت الولايات المتحدة في صياغته بعد الحرب العالمية الاولى؟

2- ما هي الخطوات التي أتخذها ترامب في ولايته الأولى والتي ساهمت في تقويض النظام الدولي؟

3_ ما هي الخطوات المحتملة التي ممكن أن يتخذها ترامب في ولايته الثانية والتي ممكن أن تؤثر على التزامات الولايات المتحدة تجاه النظام الدولي؟

4_ ما هي السيناريوهات المحتملة لمستقبل النظام الدولي في ظل عودة ترامب للرئاسة الأمريكية مرة ثانية؟

فرضية البحث: قد يؤدي عودة ترامب إلى تغيرات كبيرة في التزامات الولايات المتحدة تجاه التحالفات والمؤسسات الدولية وبما يدفع تجاه الانعزالية والاحادية الامريكية.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

الاطار المنهجي للبحث: اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي من خلال جمع المعلومات لتحليل السياسات الأمريكية وتأثيرها على النظام الدولي. بالأضافة إلى اعتماد المنهج المقارن من خلال المقارنة بين دورتين رئاسيتين للرئيس دونالد ترامب ومعرفة الثابت والمتحول في كلا الدورتين على مستوى السياسة الخارجية الأمريكية.

أولا: النظام الدولي (النشأة والتطور)

لا نستطيع الحديث عن مصطلح النظام الدولي إلا في إطار الحقبة الحديثة من التاريخ السياسي للعالم. ونقصد هنا تاريخ ولادة الدولة القومية بعد اتفاقيات ويستفاليا، ورغم حداثة المصطلح إلا أن مضمون النظام الدولي–من علاقات وتفاعلات وترتيبات– قد كان موجودا على مدى التاريخ السابق لويستفاليا. فما هو مفهوم النظام الدولي وكيف تشكل وتطور؟ فهذا ما سنحاول توضيحه.

1_ مفهوم النظام الدولي: تعددت وجهات النظر التي تناولت مفهوم النظام الدولي، فتعددت تبعا لذلك تعريفاته. وبشكل عام يقصد بالنظام الدولي الإطار المؤسسي والدبلوماسي والسياسي والقانوني الناظم للعلاقات الدولية خلال فترة تاريخية معينة. ويعد تفاعل الوحدات السياسية لهذا النظام (دول العالم) تعاونا وتنافسا وحربا هو المحرك الأكبر فيه. وهو أيضا عبارة عن شبكة واسعة من الدول والمنظمات والافراد الذين يتفاعلون على نطاق عالمي واسع. كما أنه الاطار الذي تنظم به العلاقات الدولية من خلال تفاعل الدول مع بعضها البعض ومن خلاله يتم تحديد من هم الفاعلون الدوليون، وكيف يتم شكل التفاعل، وما هي قواعد ذلك التفاعل، وأيضا السياق الذي تحدد فيه الدول سياساتها الخارجية وتطور علاقاتها الدبلوماسية الدولية.

وفي إطار النظام الدولي، تشكل الدول الأطراف الرئيسية. فهي تتفاعل بشكل مباشر أو غير مباشر مع دول أخرى أو مع منظمات دولية كالامم المتحدة أو الاتحاد الاوربي. كما أن للدول علاقات اقتصادية وسياسية وثقافية مع دول أخرى تساهم في ديناميكية النظام الدولي. وكثيرا ما تشكل الدول تحالفات من أجل حماية مصالحها وخلق توازنات في الساحة العالمية[1].

وتعد المنظمات الدولية كالامم المتحدة وحلف شمال الأطلسي من اللاعبين الرئيسيين في النظام الدولي وتمثل ميدانا للتفاعلات بين الدول ومن خلالها يتم تنظيم العلاقات الدولية من خلال وضع معايير

---

[1] النظام الدولي، الجزيرة نت، 2015/12/23، متاح:
https://www.aljazeera.net

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

وسياسات والتوسط في النزاعات ووضع السياسات الاقتصادية والحفاظ على الاستقرار العالمي. وبالإظافة إلى الدول والمنظمات الدولية، تلعب الجهات الفاعلة غير الحكومية مثل المنظمات غير الحكومية والشركات والمؤسسات الاعلامية والأفراد أيضا دورا في مهما في النظام العالمي. ويمكن لهذه الجهات الفاعلة التاثير على العلاقات الدولية من خلال التاثير على الراي العام أو من خلال المفاوضات ويمكن أن تكون أدوات قوية للتغيير [1].

إن النظام الدولي يتغير ويتطور باستمرار مع عمل الدول معا لحل المشكلات وتطوير االتفاقيات والسياسات الدولية. وهذه العملية الديناميكية هي التي تساعد في تحديد السياسة العالمية وتشكيل العالم من جديد.

ومن مميزات النظام الدولي انه ذو طبيعة مرحلية، فغالبا ما يبرز نظام دولي جديد بناء على توازنات إستراتيجية قائمة وآنية، تكون عادة مترتبة على مواجهة عسكرية مدمرة (الحربين العالميتين) أو صراع إيدلوجي شرس وطويل الأمد ومثال ذلك الحرب الباردة التي وسمت واقع العلاقات الدولية لمدة خمسة عقود لما بعد الحرب العالمية الثانية والتي كانت بين معسكرين كبيرين، المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة والمعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي.

نشأ مفهوم النظام الدولي، في ظل اتفاقيات ويستفاليا(1644-1648) التي ساهمت في أنهاء حرب الثلاثين عام التي مزقت أوربا وأنهت الحروب الدينية ورسخت مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول بعد أن تصارعت فيها الإمبروطورية الإسبانية مدعومة من قبل الكنيسة الكاثوليكية الرومانية، ودول شمال القارة البروتستانتية في أغلبها والمتحالفة مع ألمانيا وفرنسا التي دخلت هذا الحلف رغم كاثوليكيتها لدفع التوسع الإسباني الذي غصب بعض أراضيها ومعها هولندا. استندت اتفاقيات وستفاليا إلى مفهوم الدولة القومية باعتبارها محددا مركزيا على المستوى السياسي والإستراتيجي في أوربا التي كانت يومها مركز العالم بلا منازع[2].

وشكلت تلك الاتفاقيات البذرة الأولة للدولة الوطنية/القومية التي ستزدهر في العقود والقرون اللاحقة بأوربا. حكمت اتفاقيات وستفاليا النظام الدولي حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى(1914-1918) التي شهدت تحالفات سياسية وإستراتيجية غير مسبوقة في تنوعها واتساعها. وأعادت الحرب العالمية الأولى صياغة مفهوم "المصالح" في العلاقات الدولية، إذ لم يعد أمن الدولة القومية مقتصرا فقط على سلامة

---

[1] علي يوسف الشكري ، المنظمات الدولية، عمان، دار الصفا للنشر والتوزيع، 2011، ص103.

[2] الجزيرة نت، النظام الدولي، مصدر سابق.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

أراضيها، وإنما بات مرتبطا بتطورات النظام الدولي والتحالفات التي تنشأ داخله. وفي هذا السياق جاءت عصبة الأمم (1919) المنظمة التي أنشات بعد الحرب العالمية الأولى لتعزز من السلام والتعاون الدولي، لكنها فشلت في منع الحرب العالمية الثانية بسبب ضعف الالتزام من قبل دولها.

ومنذ اتفاقيات ويستفاليا، بدأ النظام الدولي الحديث بالتشكل على أساس نماذج متنوعة ما بين النظام المتعدد، والثنائي، والاحادي القطبية. ويمكن تناولها بشكل مبسط[1]:

• **النظام الدولي متعدد القطبية:** أهم معالم هذا النظام تتمثل بوجود مجموعة قوى قومية تمتلك القوة التي تجعلها في قمة الهرم الدولي وتمتاز بأنها متكافئة نسبيا. ومن أمثلة هذه الأنظمة ما كان سائدا في القرن الثامن عشر. حيث كانت الإمبروطورية العثمانية، والسويد، وهولندا، وإسبانيا، وفرنسا، وبريطانيا. تمثل القوى المشكلة للنظام الدولي.

• **النظام الدولي ثنائي القطبية:** تشكل هذا النظام بعد الحرب العالمية الثانية من خلال الهيكلية الثنائية القائمة على وجود قوتين كل منها تمتلك مصادر قوة هائلة تميزها عن الثانية وتتميز بالتوازن النسبي فيما بينها. وبذلك دارت الدول الأخرى في فلك هاتين القوتين العظيمتين وهما الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، وتجلت الاستقطابات في تشكيل حلف شمال الأطلسي، وحلف وارسو، وعصبة الأمم ثم الأمم المتحدة. وقد استمرت هذه الهيكلية ما بين عام 1945 و1991.

• **النظام الدولي أحادي القطبية:** تشكل هذا النظام بتفكك الاتحاد السوفيتي وأفول نجمه، وترتب على ذلك تفرد الولايات المتحدة بالنظام الدولي بالقوة، مما منحها الفرصة لتكون على قمة الهرم الدولي. وتكون قادرة على القيام بوظيفة الراعي العام للنظام الدولي وتوزيع الادوار فيه، والتدخل في شؤون الدول من أجل ترتيب البيئة الدولية.

2_ دور الولايات المتحدة في تشكيل النظام الدولي: شهدت المرحلة اللاحقة على الحرب العالمية الثانية بروز لاعبين دوليين هيمنا على النظام الدولي وفق نظام القطبية الثنائية، هما الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة مع تراجع دور القوى المهيمنة السابقة التقليدية وتراجع دور الامبروطوريات الاستعمارية مثل فرنسا وبريطانيا. وأدت هذه الثنائية القطبية إلى انقسام دول العالم إلى معسكرين: رأسمالي تقوده الولايات المتحدة واشتراكي يتزعمه الاتحاد السوفيتي. كما عرفت هذه الفترة ميزة أخرى هي تصدر العامل

---

[1] رانيا محمود ابراهيم عبد الرحيم, تاثير التغير في نمط النظام الدولي على الامن القومي العربي: دراسة النمط الاحادي القطب للنظام الدولي(1990–2010), المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، المجلد التاسع, العدد 17 يناير 2024, ص403.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

الأيدلوجي وأصبح أهم محدد للنظام الدولي، وتحول الصراع على سيادة العالم إلى صراع أيدلوجي ينبني على القيم، مع عدم أغفاله للمصالح القومية التي تبقى المحرك الأساس في رسم العلاقات الدولية.

لقد حولت الحرب العالمية الثانية الولايات المتحدة من قوة منكفئة على ذاتها إلى زعيمة "العالم الحر"، ومع هذا الصعود السريع في القوة والنفوذ، كان على الولايات المتحدة أن تتولى مسؤوليات جديدة، مما يشير إلى بداية "العصر الأمريكي". قبل الحرب العالمية الثانية كان أغلب الأمريكيين راضين بالسماح لقوى أخرى، مثل بريطانيا العظمى، بتولى هذا الدور العالمي، ولكن بحلول نهاية الحرب، وقفت الولايات المتحدة كواحدة من قوتين عالميتين إلى جانب الاتحاد السوفيتي، الذي شهد صعودا غير متوقع مماثل إلى السلطة. وبعيدا عن الانعزالية التي ميزت السياسة العالمية الأمريكية، فقد رسخت العواقب المباشرة للحرب العالمية الثانية رغبة واضحة بين القادة السياسيين والاقتصاديين الأمريكيين في حماية هذه القوة المكتشفة حديثا وتأمين الولايات المتحدة كزعيمة "للعالم الحر"[1].

بانهيار جدار برلين عام 1989، بدأ الاتحاد السوفيتي بالتداعي، بعد أن صار جسما ضخما بلا روح أنهكته عقود طويلة من سباق التسلح مع الغرب بقيادة الولايات المتحدة.

مهد سقوط الاتحاد السوفيتي وانهيار المعسكر الشرقي لولادة نظام دولي جديد تفردت به الولايات المتحدة لقيادة العالم وتزعمه. ولكن بدءنا نشهد منذ عقود قليلة بروز قوى جديدة على الساحة الدولية اصبحت منافسة للولايات المتحدة الأمريكية وعلى رأسها الصين كقطب اقتصادي بالدرجة الاولى. دفع هذا التعدد القطبي كثيرين إلى توقع عودة التعددية السياسية والاقتصادية والاستراتيجية على مستوى النظام الدولي بالرغم من ان التباينات والفوارق لا تزال واضحة بينها وبين الولايات المتحدة.

3_ المؤسسات والتحالفات التي رعتها الولايات المتحدة بعد الحرب: أدركت الولايات المتحدة أن تحقيق الاستقرار والسلام العالميين يعتمدان على بناء مؤسسات وتحالفات دولية قادرة على منع تكرار مآسي الحرب وتعزيز التعاون بين دول العالم الحر. من هذا المنطلق قادت الولايات المتحدة جهود من أجل أرساء تلك المؤسسات ولتقود من خلالها النظام الدولي.

أ_ الأمم المتحدة: تزايد الدور القيادي للولايات المتحدة في النظام الدولي بعد الحرب من خلال إنشاء الأمم المتحدة في عام 1945. قادت الولايات المتحدة جهود إنشاء الأمم المتحدة كمنظمة دولية تهدف إلى حفظ السلم والأمن الدوليين، وتطوير التعاون في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية. وفي

---

[1]) حسين رزاق رشيح, مقومات استمرار القطبية الأحادية الأمريكية (الهيمنة), مجلة دراسات دولية, مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد2024،97، ص87.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

إجتماع عقد في سان فرانسيسكو، وضع مندوبو (50) دولة ميثاقا لهذه المنظمة الدولية الجديدة، التي تأسست لمنع اندلاع حرب عالمية أخرى. ووقعت الولايات المتحدة على ميثاق الأمم المتحدة باعتبارها واحدة من أعضائها الأكثر نفوذا. وأصبحت الولايات المتحدة واحدة من الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وإلى الأن لا تزال الولايات المتحدة من أكبر المساهمين الماليين في الأمم المتحدة[1].

ب_ المؤسسات المالية(صندوق النقد الدولي): إلى جانب الأمم المتحدة، لعبت الولايات المتحدة دورا محوريا في تأسيس المؤسسات المالية الدولية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في واشنطن العاصمة، لتنظيم الاقتصاد العالمي ودعم الدول في تحقيق التنمية والاستقرار المالي وتقديم القروض للدول التي تعاني من صعوبات اقتصادية. كما قادت جهود إرساء نظام تجاري عالمي من خلال اتفاقية "الجات" التي تطورت لاحقا لتصبح منظمة التجارة العالمية. وفي حين كان صندوق النقد الدولي يشرف على صيانة وبناء النظام الاقتصادي الدولي الجديد، برزت الولايات المتحدة والدولار باعتبارهما حاملي لواء الاقتصاد في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية.

ج_ التحالفات الاستراتيجية(الناتو): علاوة على ذلك، شكلت الولايات المتحدة تحالفات استراتيجية، مثل حلف شمال الأطلسي(الناتو)، لضمان الأمن الجماعي ومواجهة التهديدات السوفيتية خلال الحرب الباردة. يعكس هذا الدور التزام الولايات المتحدة بإعادة بناء النظام الدولي على أسس من التعاون والقانون الدولي، مما يساهم في تشكيل ملامح العلاقات الدولية لعقود لاحقة.

د_ خطة التعافي الأوربي(خطة مارشال): بعد ان خرجت الولايات المتحدة كقوة رائدة، تولت أيضا دورا نشطا في إعادة بناء المدن والدول التي مزقتها الحرب. ساهمت خطة ماراشال في تعزيز القوة الاقتصادية والمكانة الدولية للولايات المتحدة في أعقاب الحرب العالمية الثانية. وفي خلاف الانعزالية التي هيمنت على السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب العالمية الأولى، أكدت خطة ماراشال أن الولايات المتحدة ستظل منخرطة ونشطة على الساحة الدولية[2].

---

[1] تاريخ الأمم المتحدة، الموقع الرسمي للامم المتحدة، متاح:
https://www.un.org

[2]Will Kenton, What Was the Marshall Plan? Definition, Purpose, and History, April 06, 2023, At: https://www-investopedia-com

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

هـ_ كما لعبت الولايات المتحدة دورا قياديا في إنشاء والانضمام إلى العديد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية الاخرى: مثل معاهدة الحد من التسليح وحظر الاسلحة النووية. وساهمت أيضا في صياغة الاعلان العالمي لحقوق الأنسان عام 1948 ودعمت معاهدات مكافحة التمييز والتعذيب وشاركت في برامج ومعاهدات علمية مثل معاهدة الفضاء الخارجي لضمان استخدام التكنولوجيا للأغراض السلمية. كما لعبت الولايات المتحدة دورا في انشاء منظمة اليونسكو بعد الحرب لتعزيز التعليم والثقافة وغيرها من المعاهدات والاتفاقيات التي أنشات لاحقا كمنظمة الصحة العالمية واتفاقية باريس للمناخ..الخ.

يتضح مما سبق، لم يكن انضمام الولايات المتحدة إلى تلك الاتفاقيات والمعاهدات والتحالفات بعد الحرب العالمية الثانية مجرد خطوة لتعزيز مكانت الولايات المتحدة العالمية فحسب، بل كان أيضا جزءا من مشروع أكبر لتشكيل نظام دولي يعتمد على المؤسسات متعددة الأطراف ويعكس في نفس الوقت القيم الأمريكية مثل الديمقراطية، الحرية، والتعاون المشترك. هذا الدور الريادي جعل الولايات المتحدة محورية في تشكيل النظام الدولي الذي حدد العلاقات ما بين الدول حتى يومنا هذا.

ثانيا: سياسة ترامب الخارجية في ولايته الرئاسية الأولى(2017-2021)

أحدث ترامب خلال رئاسته الأولى تحولا جذريا في السياسة الخارجية الأمريكية، متبنيا شعار"أمريكا أولا" كركيزة اساسية لسياسته الخارجية. كما سعى إلى تعريف المصالح الأمريكية بعيدا عن الالتزامات التقليدية للنظام الدولي متعدد الأطراف. واتسمت فترته الأولى بالانسحاب من العديد من الاتفاقيات الدولية، مثل اتفاقية باريس للمناخ والاتفاق النووي الإيراني، وتقويض أيضا المؤسسات الدولية كالأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية[1].

علاوة على ذلك، أعادة ترامب ترتيب أولويات الأمن القومي الأمريكية، حيث قلل من الالتزام بالتحالفات التقليدية، مثل حلف شمال الأطلسي(الناتو)، مع الضغط على الحلفاء لتحمل تكاليف أكبر. مركزا أيضا على العلاقات الثنائية الشخصية مع قادة دوليين، مثل روسيا وكوريا الشمالية، مما أثار جدلا واسعا حول فاعلية سياسته الخارجية.

هذه السياسة أثرت بشكل عميق على مكانة الولايات المتحدة وأثارت نقاشا حول مستقبل النظام الدولي ودور أمريكا فيه.

---

[1] مايكل كرانش ومارك فيشر، ترامب بلا قناع، ترجمة أبتسام بن خضراء، بيروت، دار الساقي، 2017، ص498.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

1_ عقيدة ترامب (أمريكا أولا): لكل رئيس أمريكي عقيدة خاصة به، والعقيدة هي الطريقة التي يضطر بها الرئيس إلى إدارة السياسة الخارجية في ظل الواقع الذي يجد نفسه فيه. وفي أحيان كثيرة يعلن الرؤساء الأمريكان عن عقائدهم الخاصة في السياسة الخارجية. وفي أحيان أخرى يرى المتابعين والمختصين نمطا متماسكا في السياسة الخارجية للرئيس ويحددون له عقيدته. وفي كل الاحوال ينبغي لنا أن ننظر إلى العقائد ليس باعتبارها ضربات عبقرية أو قرارات تتخذ بناء على إرادة الرئيس، بل باعتبارها أفعالا مفروضة عليه ويمليها عليه الواقع.

على سبيل المثال، حدد ترومان مبدئه في السياسة الخارجية عام 1948، على اساس دعم الدول الحرة ضد الشيوعية والتهديد السوفيتي. ولم يكن بوسع الولايات المتحدة أنذاك ان تقبل أوربا الخاضعة للهيمنة السوفيتية بسبب عدم القدرة على شن حرب تقليدية ضد السوفيت، لذا فقد اضطرت إلى اتباع استراتيجية الاحتواء. وتأسست عقيدة نيكسون في عام 1969، عندما أعلن ريتشارد نيكسون أن الولايات المتحدة ستوفر الدعم والحماية للحلفاء، ولكن على هؤلاء الحلفاء أن يعتمدوا في المقام الأول على مواردهم الخاصة لتأمين أمنهم. في المقابل لم يحدد باراك أوباما على سبيل المثال عقيدة محددة لنفسه، لكن المراقبون والمختصون استنتجوا من أفعاله سياسة متماسكة للحد من التدخل العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط وتقليص العداء بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي، وفي نفس الوقت تحويل الاهتمام الأمريكي من الشرق الأوسط إلى منطقة جنوب شرق أسيا حيث التهديد الصيني هناك[1].

وعلى الرغم من أهمية العقيدة في السياسة الخارجية، لكن هذا لا يعني أن الرئيس سيكون قادرا دوما على تنفيذ العقيدة بنجاح، فقد نجح ترومان في ذلك، ولم يختبر نيكسون عقيدته بشكل كامل وواجهت عقيدة أوباما الجمود الناجم عن الحروب التي حصلت في الشرق الأوسط بفعل "الربيع العربي".

وكما كانت عقيدة الرؤساء الأمريكيين السابقين، فإن عقيدة ترامب كانت أيضا خاضعة للظروف ولما تواجهه الولايات المتحدة في الوقت الحالي من تحديات. والحجة الاستراتيجية الأساسية لترامب هي أن الولايات المتحدة مفرطة في التوسع. وفي رأي ترامب، ينبغي للولايات المتحدة أن تنفق وقتا أقل وموارد أقل على نظام العلاقات المتعددة الأطراف، وتنفق المزيد على المصالح الوطنية للولايات المتحدة. وأن الولايات المتحدة متورطة في علاقات معقدة تفرض عليها المخاطر والأعباء في محاولة مساعدة بعض البلدان. ومع ذلك، فإن هذه البلدان لا تضاهي الالتزامات الأمريكية من حيث القدرة أو النية. فالولايات

(1) George Friedman, The Trump Doctrine, Geopolitical Futures, July 11, 2018, At: https://geopoliticalfutures.com.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

المتحدة لديها قوات منتشرة على نطاق واسع. وهي تشارك في القتال في الشرق الأوسط وتنتشر في بولندا ورومانيا لمواجهة التحديات الروسية المحتملة. وتشارك البحرية الأمريكية في عمليات غير قتالية في بحر الصين الجنوبي.

وبالتالي، فإن القدرات العسكرية الأمريكية متوترة، ومنتشرة على مساحات شاسعة من الأراضي، وهذا يخلق مشكلة، وهي أن الولايات المتحدة لا تستطيع تحمل قتال مكلف في كل هذه المسارح العالمية في وقت واحد. ومن شأن اندلاع حرب في أي مسرح أن يقلل من قدرة الولايات المتحدة في مسرح أخر، مما يزيد من احتمالية استفادة الخصم. ونظرا لتعدد ساحات القتال المحتملة والتشتت الواسع للقوات، فإن تجنب القتال أمر ضروري حسب رأي ترامب. وأن الذهاب إلى الحرب هو خيار خطير بالنسبة للولايات المتحدة. كما أن التهديد الصريح أمر غير مقبول، لأن نوايا الخصم غير متوقعة إلى حد ما. والحل هو الحفاظ على الوجود وتجنب القتال من خلال الانخراط في مفاوضات مطولة قد تؤدي إلى شيء أو لا شيء، ولكن من شأنها أن تقلل من التهديد العسكري[1].

من هذا المنطلق، تتألف عقيدة ترامب في السياسة الخارجية من ثلاث أفكار رئيسية[2].

الفكرة الأولى: هي أن الولايات المتحدة سمحت لنفسها بالتوسع بشكل مفرط كجزء من احترام تحالفاتها وهناك العديد من الأمثلة على توسع الولايات المتحدة من أجل التحالف، لكن حلف شمال الأطلسي هو المثال الأكثر وضوحا وأهمية.

الفكرة الثانية: هي أن الولايات المتحدة يجب أن تفكر في التجارة من منظور ما هو الأفضل للولايات المتحدة وليس ما هو الأفضل للنظام الاقتصادي العالمي.

الفكرة الثالثة: هي أن التعددية التي سادت خلال الفترة السابقة، هي من مخلفات عالم الحرب الباردة الذي أنتجته الحرب العالمية الثانية. في عصر الهيمنة الأمريكية، يجب على الولايات المتحدة أن تعمل مع كل من يتقاسم مصالحها، بدلا من التشبث بهياكل دولية لا تخدم مصالح الولايات المتحدة.

يتضح مما سبق، يتبنى دونالد ترامب عقيدة متماسكة على مستوى السياسة الخارجية قائمة على أساس إعادة تعريف السياسة الخارجية الأمريكية استنادا إلى الحقائق الحالية، وليس تلك التي كانت سائدة

---

[1]Michael Anton, The Trump Doctrine, Foreign Policy, APRIL 20, 2019, At: https://foreignpolicy-com

[2]George Friedman & Jacob L. Shapiro, The Limits of the Trump Doctrine, THE Center for International Relations and Sustainable Development (CIRSD), At: https://www.cirsd.org.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

قبل أربعين عاما. وأن الوقت قد حان للتغيير. وهي سياسة خارجية تعمل على تعظيم القوة الأمريكية لتحقيق الغايات الأمريكية

2_ العلاقة مع الحلفاء التقليديين(اوروبا، الناتو): تميزت علاقة ترامب في ولايته الأولى مع حلفاء الولايات المتحدة التقليديين في أوروبا وحلف شمال الأطلسي بالتوتر وعدم الاستقرار. فقد اتخذ ترامب سياسات غير تقليدية في التعامل مع هذه التحالفات، مما أدى إلى إعادة تشكيل العلاقة بين الولايات المتحدة وهؤلاء الحلفاء.

أ_ العلاقة مع الأوربيين: انتقد ترامب الاتحاد الأوربي ووصفه بأنه "خصم تجاري"، وانتقد سياساته الاقتصادية التي أتبعها كالحواجز الجمركية والدعم الزراعي ووجدها تضر بالمصالح الاقتصادية الأمريكية. وبإلتالي، فهي من وجهت نظر ترامب غير عادلة تجاه الولايات المتحدة. لذلك قام بفرض التعريفات الكمركية على الواردات الأوربية، مما أثار توترات تجارية مع دول مثل المانيا وفرنسا. فقد أتهم ألمانيا على سبيل المثال قائلا "إنها تستفيد بشكل غير عادل من الولايات المتحدة في التجارة والدفاع... كما اتهمها بالإعتماد المفرط على الغاز الروسي من خلال مشروع "نورد ستريم2". ومع فرنسا حافظ ترامب على علاقات العمل معها خاصة مع الرئيس ماكرون، لكن العلاقة لم تخل من التوترات بشأن قضايا مثل المناخ والضرائب الرقمية[1].

من جانب أخر شكك ترامب بالوحدة الأوربية وقام بالمقابل بدعم صعود الحركات الشعبوية المناهضة للاتحاد الأوربي، مثلا دعم "ماتيو سالفيني" في إيطاليا وأحزاب يمينية في دول أخرى. مما ساهم في تعقيد العلاقة مع حكومات أوربية تقليدية[2].

ورحب بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي(بريكست)، وشجع على إقامة اتفاق تجاري ثنائي معها. وهو ما أثار قلق الزعماء الأوربين من تراجع دور الولايات المتحدة كمؤيد للوحدة الأوربية عبر تأريخها.

وبإلتالي، فضل ترامب التعامل مع الدول الأوربية بشكل ثنائي بدلا من دعم الاتحاد الأوروبي ككتلة واحدة. وراي فيه قوة اقتصادية منافسة للولايات المتحدة بدلا من شريك استراتيجي متكامل.

---

(1) صادق الطائي، دونالد ترامب وملفات الشرق الأوسط، لندن، 2021، ص33-35.

(2) حسين مجدوبي، فوز ترامب يدعم اليمين القومي المتطرف في اوربا، القدس العربي، متاح:
https://www.alquds.co.uk.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

من جانب أخر، أنسحب ترامب من الاتفاق النووي الإيراني عام 2018، ذلك الاتفاق الذي رعته الدول الأوربية(مجموعة ال5+1)، ما أثار خلافات عميقة مع الدول الأوربية التي بقيت مصرة على التمسك بالاتفاق مع إيران[1].

ب_ العلاقة مع حلف شمال الأطلسي(الناتو): من وجهة نظر ترامب فأن حلف شمال الأطلسي حلف "عفا عليه الزمن"، فقد تم أنشائه كحصن ضد الاتحاد السوفيتي وقد نجح كمنظمة للأمن الجماعي في ذلك، وكان هذا الهدف الأمني المحدد هو سبب وجوده. بنهاية الاتحاد السوفيتي انتهى العدو الذي منح الحلف هذا الغرض، وبدلا من نهاية الحلف، انضمت بلدان أخرى إلى الحلف في السنوات العشرين الماضية(12 دولة جديدة) وأصبح تحديد الغرض والأولويات صعبا، أن لم يكن مستحيلا. وأصبحت دولة منتينغرو (الآن العضو ال29) في حلف شمال الأطلسي. ويتحدث مسؤولو الحلف كما لو أن أضافة دولة يقل عدد سكانها عن مليون نسمة من شأنه أن يعمل على استقرار الوضع في جنوب شرق أوربا. وهذا مؤشر على سبب إصرار ترامب على إعادة تقييم العلاقة مع حلف شمال الأطلسي[2].

من جانب أخر، يرى ترامب أن الولايات المتحدة كانت متورطة في حروب في أفغانستان والعراق وأماكن أخرى من العالم الإسلامي. وقد قدمت العديد من دول الحلف الدعم الذي تستطيع أو ترغب في تقديمه أثناء هذه الحروب. ولكن هذا المستوى من الدعم لم يكن حاسما وكان أقل كثيرا من القدرات الكاملة لأعضاء الحلف. وتنص مبادئ الحلف على أن تنفق كل دولة عضو فيه 2% من ناتجها المحلي الإجمالي على الدفاع. وإلى جانب الولايات المتحدة، تنفق أربع دول فقط من بين الدول الأعضاء الثماني والعشرين الأخرى المبلغ المطلوب. وتتحمل الولايات المتحدة فاتورة أكثر من 70% من إنفاق الحلف[3].

ويعتقد ترامب أن هذه العلاقة لا بد أن تخضع لإعادة التفاوض المتبادلة. وإذا كان الأوروبيين غير راغبين في إعادة التفاوض، فيتعين على الولايات المتحدة أن تخرج من حلف شمال الأطلسي وأن تعمل على تطوير علاقات ثنائية مع البلدان القادرة والمستعدة للعمل مع أمريكا في مجالات مصلحتها الوطنية

---

[1]) محمد مطاوع، السياسات الأمريكية–الأوربية تجاه الاتفاق النووي الإيراني:الإدراكات والتفسيرات، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، العدد4، أكتوبر 2020، ص158–159

[2]) محمد مجاهد الزيات، حلف شمال الأطلنطي والأمن الإقليمي .. الشرق الأوسط نموذج، مجلة أراء حول الخليج، جدة، العدد199، يوليو 2021، ص 87–88.

[3]Michael Hirsh, Trump’s Plan for NATO Is Emerging, politico, 07/02/2024, at: https://www.politico.com.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

بدلا من الاعتماد على الإطار الجماعي الناتو في مقابل ضمانات من واشنطن، مما أضعف التماسك داخل الحلف[1].

وينطبق هذا على كل علاقات الولايات المتحدة وليس حلف شمال الأطلسي فقط. ويريد ترامب إعادة النظر في كل علاقات أمريكا مع الدول الأخرى، بما في ذلك حلفاء مثل اليابان وكوريا الجنوبية، من أجل ضمان بقاء العلاقات ذات قيمة لجميع الأطراف، وأن يعكس مستوى الجهد والمخاطر هذه القيمة.

نستنتج مما تقدم، نظرت إدارة ترامب خلال ولايتها الأولى إلى الناتو وأوروبا بشكل مزدوج: كحليف أمني تقليدي لكنه "لا يتحمل نصيبه من العبء المالي والأمني"، وكخصم اقتصادي في مجال التجارة. هذا النهج أثار توترات عميقة مع الزعماء الأوربيين وفتح المجال لإعادة صياغة العلاقة ما بين الولايات المتحدة وأوروبا، مما زاد من التباعد بين الحليفين التاريخيين.

3_ الموقف من الاتفاقيات والالتزامات الدولية: رأى ترامب خلال فترة رئاسته الأولى، أن هناك عدد من الاتفاقيات الدولية لا تخدم مصالح الولايات المتحدة بشكل عادل، بل تعمل على وضع أعباء زائدة على الولايات المتحدة لصالح دول أخرى. مما دفعه إلى الانسحاب من العديد من تلك الاتفاقيات أو إلى إعادة التفاوض حولها، وهذا أثار انتقادات واسعة لإدارة ترامب حول دور الولايات المتحدة في قيادة النظام الدولي.

أ_ الاتفاقيات التجارية: انسحبت إدارة ترامب من العديد من الاتفاقيات التجارية، لكن أهمها:

-**اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ: (TPP)** وهي اتفاقية تجارية إقليمية تضم الولايات المتحدة و(11) دولة أخرى في منطقة آسيا والمحيط الهادي، تشكل مجتمعة 40% من الناتج الاقتصادي العالمي.تتضمن أهدافها الاقتصادية تحرير التجارة في اسيا وإصلاح السوق وتعزيز قواعد التجارة لدعك الصناعات التنافسية في أمريكا والتوافق مع الحقائق الحديثة للتجارة الرقمية.

لكن اتفاقية الشراكة تلك كانت تهدف أيضا إلى تعزيز المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة بثلاث طرق على الأقل. **أولا**، أنها وسيلة لتعزيز زعامة أمريكا في آسيا من خلال استكمال قوتها الدبلوماسية والعسكرية. **ثانيا**، كانت الشراكة عبر المحيط الهادئ بمثابة جزء من جهد أوسع نطاقا لدعم النظام الدولي القائم على اقتصاد السوق والقيم الليبرالية. **وثالثا**، كانت الاتفاقية تهدف إلى تعزيز الشركاء الرئيسيين،

[1]Geoffrey Gertz, What will Trump's embrace of bilateralism mean for America's trade partners?, brookings, February 8, 2017, At:https://www.brookings.edu.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

وأبرزهم اليابان وفيتنام، من خلال تحفيز الإصلاحات الاقتصادية المحلية التي تشتد الحاجة إليها وتحفيز النمو.

وعلى هذا النحو، فقد عملت الاتفاقية كمكون مهم في مبادرة إعادة التوازن إلى اَسيا. كما شكلت إطارا لنهج الولايات المتحدة في التعامل مع الصين وتحقيق التفوق الأمريكي ودعم تحالفاتها وشركائها وإحياء النظام الذي تقوده الولايات المتحدة ودعمه[1]

وبإلتالي، فإن خسائر الانسحاب من الشراكة عبر المحيط الهادئ للولايات المتحدة لم تكن خسائر اقتصادية فحسب، بل جيوسياسية أيضا. ويمكن تحديد البعض من تلك المخاطر[2]:

1- ادى الانسحاب من الاتفاقية إلى تفاقم الشكوك الإقليمية بشأن القيادة الدولية للولايات المتحدة ودورها في أسيا.

2- ادى الانسحاب من الاتفاقية إلى ضعف الدور القيادي للولايات المتحدة وهذا بدوره أدى إلى تفاقم المنافسة الاستراتيجية بين الصين واليابان في عدة أماكن ومجالات. وفي غياب قيادة أمريكية قوية للتوسط في التوترات، قد تنفجر العداوة الطويلة الأمد بين العملاقين الاَسيويين إلى أعمال عنف.

3- ضعف الدور الأمريكي هناك ساهم أيضا في أن تستجيب العديد من الدول في اَسيا بالسعي إلى تحسين علاقاتها مع الصين المنافس الاول للولايات المتحدة، على سبيل المثال، سعى الرئيس الفلبيني (رودريجو دوتيرتي) إلى إقامة علاقات أكثر دفئا مع الصين. واتخذت فيتنام خطوات لتحقيق الاستقرار والتهدئة مع الصين عبر اتفاقيات ثنائية.

4- ومن بين العواقب الأخرى المترتبة على تفكك الشراكة عبر المحيط الهادئ، هو المزيد من التصدع في النظام الدولي، فقد كثفت الصين وروسيا انتقاداتها للمعايير والقيم الدولية الراسخة، وهذا الاتجاه تفاقم بفعل تراجع الدعوة الأمريكية والأوربية للحكم الديمقراطي وحقوق الإنسان. مما شجع الصين إلى تعزيز دور مؤسسات منافسة للقيم الغربية الليبرالية.

5- في عصر النظام الدولي المتنازع عليه، قد تتفق الدول على أهمية القوانين والقواعد والأعراف الدولية، لكنها قد تختلف حول كيفية تعريفها مما يهدد بجعل النزاعات الدولية أكثر صعوبة وتقلبا. على سبيل

---

[1]Colin Grabow, 5 Years Later the United States Is Still Paying for Its TPP Blunder, Cato Institute, FEBRUARY 10, 2022, At: https://www.cato.org.

[2]Timothy R. Heath, Strategic Consequences of U.S. Withdrawal from TPP, Rand, Mar 27, 2017, At:https://www.rand.org.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

المثال، دعت الصين البلدان في آسيا إلى الالتزام بالقوانين الدولية لحل النزاعات البحرية، لكنها احتفظت لنفسها بالحق في تحديد كيفية تفسير هذه القوانين في آسيا. إن انهيار الدعم الدولي لحكم المحكمة الدولية لقانون البحار بشأن بحر الصين الجنوبي، بمجرد أن أوضحت الصين معارضتها، يوضح بشكل جيد هشاشة مثل هذا النظام الدولي المتنازع عليه.

بالنتيجة، أدى انسحاب الولايات المتحدة من اتفاقية الشراكة اثناء رئاسة ترامب الأولى، إلى أثارة المخاوف من إعادة تشكيل النظام الدولي بشكل قد يمنح دولا أخرى فرصة للعب أدوار أكبر في صياغة قواعد التجارة العالمية.

ب_ الاتفاقيات النووية. وأهم تلك الاتفاقيات التي انسحب ترامب منها هي:

– **الاتفاق النووي الإيراني**. وهو الاتفاق الذي وقع في العام 2015، بين إيران والعديد من القوى العالمية، بما في ذلك الولايات المتحدة (إدارة اوباما)، والمعروف رسميا (بخطة العمل المشتركة) وقد فرض الاتفاق قيودا كبيرة على البرنامج النووي الإيراني مقابل تخفيف العقوبات عنها. في عام 2018 انسحب ترامب من الاتفاق النووي واصفا إياه ب"أسوء صفقة في التاريخ"، مدعيا أنه فشل في الحد من برنامج إيران الصاروخي ونفوذها الإقليمي[1].

أعاد الانسحاب العقوبات الاقتصادية على إيران، مما زاد التوتر في الشرق الأوسط، واثار خلافات مع الحلفاء الأوربيين الذين تمسكوا بالاتفاق.

وقد ترك انسحاب ترامب من الاتفاق تداعيات كبيرة على النظام الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة من عدة جهات[2]:

1– قوض الانسحاب ركائز النظام الدولي القائم على القواعد لأنه شكك في القوة المستقلة والمصداقية والدبلوماسية للدول الأوربية، خاصة إذا لم تكن قادرة على حماية الاتفاق من الانتهاكات الأمريكية

2– ساهم الانسحاب من الاتفاق، في تقليل دور وقيمة وأهمية التعددية والمؤسسات الدولية وخاصة تلك التي تعمل في مجال منع الانتشار النووي العالمي مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

---

[1]Kali Robinson, What Is the Iran Nuclear Deal?, Council on Foreign Relations, October 27, 2023, At: https://www.cfr.org.

[2] أسامة أبو ارشيد، الانسحاب الأميركي من الاتفاق النووي مع إيران: الخلفيات، والذرائع، والتداعيات، تقييم حالة، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 27 مايو ، 2018، متاح: https://www.dohainstitute.org.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

3- وفي الوقت الذي زادت فيه الشكوك ما بين الولايات المتحدة وحلفائها الاوروبيين، الذين لم يعودون يرون في الولايات المتحدة شريكا موثوقا به، في الوقت نفسه أيضا اقتربت إيران من الصين وروسيا أكثر.

4- ربما رحبت بعد دول الشرق الأوسط بقرار ترامب باللغاء الاتفاق النووي مع إيران، لكن بقية دول العالم عبرت عن خيبة أملها وإدانتها لقرار وجده أغلبها محيرا من المنضور الاستراتيجي[1].

بالنتيجة، ساهم قرار ترامب بالانسحاب من الاتفاق النووي في إعادة تشكيل التوازنات الجيوسياسية وزيادة الاستقطاب على الساحة الدولية.

ج_ الاتفاقيات البيئية: وأهم تلك الاتفاقيات التي انسحب منها ترامب خلال رئاسته الأولى هي:

- **اتفاقية باريس للمناخ.** أو (كوب21) وهي أول اتفاق عالمي بشأن المناخ تم الاتفاق عليه عام 2015، يهدف الاتفاق إلى احتواء الاحتباس الحراري العالمي لأقل من 2 درجة.

انسحبت الولايات المتحدة من اتفاقية باريس للمناخ عام 2017، خلال ولاية ترمب، شكل ذلك الانسحاب ضربة قوية للتعاون الدولي في مجال مكافحة التغير المناخي وأَثار تساؤلات حول استقرار النظام الدولي متعدد الأطراف الذي تقوده الولايات المتحدة منذ الحرب العالمية الثانية على عدة مستويات[2]:

1- أدى انسحاب الولايات المتحدة، كأكبر اقتصاد عالمي وثاني أكبر مصدر لانبعاثات الكربون في العالم، إلى أعطاء إشارة سلبية لبقية الدول حول الالتزام الجماعي تجاه تغير المناخ وفي تراجع الجهود الدولية لحل تلك المشكلة بشكل منسق، فقد اعتبرت أوربا تلك الخطوة خيانة للجهود المشتركة في مكافحة التغير المناخي, مما أظهر هشاشة النظام الدولي أمام التحديات العالمية[3].

2- زاد من التوترات بين الدول المتقدمة والدول النامية، حيث اتُهمت الأولى بعدم الالتزام بمسؤولياتها التاريخية تجاه أزمة المناخ. وفي نفس الوقت ألقى بعبء مكافحة التغير المناخي على الدول النامية، التي تعاني أصلا من ضعف القدرات الاقتصادية والتكنولوجية.

3- فتح انسحاب الولايات المتحدة المجال أمام قوى أخرى مثل الصين، لمحاولة قيادة الجهود المناخية العالمية. ومع ذلك، لم تتمكن هذه الدول من ملء الفراغ بالكامل بسبب تعقيدات المصالح الوطنية.

---

[1]) إسلام حجازي، السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس دونالد ترامب(1017-2021)، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2021، ص16.

[2]Todd Stern, Landing the Paris Climate Agreement: : How It Happened, Why It Matters, and What Comes Next, The MIT Press, October 8, 2024, pp.177_178.

[3] عمرو دراج، إدارة ترامب والفراغ في السياسة الخارجية الأمريكية، تقرير، المعهد المصري للدراسات، القاهرة، 13 مارس 2017، ص7.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

النتيجة، انسحاب الولايات المتحدة خلال فترة رئاسة ترامب الأولى من اتفاقية باريس للمناخ مثل اختبارا حقيقيا للنظام الدولي متعدد الأطراف وأظهر تحدياته في مواجهة النزعات الأحادية. وبينما لم يتسبب في تفكك فوري النظام الدولي، فإنه أضعف من تماسكه.

د_ المنظمات الدولية. وأهمها تلك التي أعلن ترامب انسحابه منها وهي:

-منظمة الصحة العالمية. في عام 2020، أعلن ترامب انسحاب الولايات المتحدة من منظمة الصحة العالمية(WHO) وسط جائحة كورونا. أثار هذا القرار انتقادات واسعة للولايات المتحدة وحول دورها العالمي.

1- انسحبت الولايات المتحدة من المنظمة في ذروة الأزمة الصحية العالمية، مما أظهر للعالم أن إدارة ترامب لم تعد ملتزمة بالتعاون الدولي حتى في مواجهة التحديات العالمية المشتركة. وهذا الانسحاب عزز صورة الولايات المتحدة كدولة ذات توجه أحادي، تفضل مصالحها الضيقة على المسؤولية الجماعية.

2- تاريخيا، كانت الولايات المتحدة قوة دافعة في إنشاء ودعم منظمة الصحة العالمية ومؤسسات دولية أخرى. الانسحاب أضعف مصداقيتها كقوة تسعى إلى تعزيز النظام الدولي. وأعطى إشارة إلى أن القوة الكبرى في العالم لم تعد ترى فائدة في دعم المؤسسات الدولية التي ساهمت في تشكيلها بعد الحرب العالمية الثانية.

3- كانت الولايات المتحدة أكبر ممول لمنظمة الصحة العالمية، إذ قدمت حوالي 15% من ميزانيتها. الانسحاب أدى إلى فجوة مالية هددت برامج المنظمة، خاصة في الدول النامية، مما أضعف من قدرتها أيضا على تنفيذ مشاريعها، بما في ذلك برامج مكافحة الأمراض المعدية. وهذا تتصل واضح من الولايات المتحدة عن دورها القيادي العالمي لمواجهة تلك الأخطار.

4- انسحابها شجع دولا أخرى على اتخاذ خطوات مشابهة أو تقليل دعمها للمؤسسات الدولية، مما هدد استقرار النظام الدولي القائم.

نستنتج مما سبق، تجسد موقف ترامب في ولايته الأولى من الاتفاقيات والالتزامات الدولية في السعي لتحقيق مكاسب مباشرة للولايات المتحدة، سواء عبر الانسحاب من تلك الاتفاقيات التي اعتبرها مجحفة، أو إعادة التفاوض عليها لتحقيق شروط أفضل. مع ذلك، فإن هذه السياسات أثارت مخاوف دولية من تراجع القيادة الأمريكية في النظام الدولي وتقويض التعاون متعدد الأطراف، مما ترك تأثيرا طويل الأمد على العلاقات الدولية.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

ثالثا: توقعات تأثير عودة ترامب على النظام الدولي

تمثل عودة ترامب للرئاسة مرة ثانية تحديا كبيرا للنظام الدولي، فمن المحتمل أن يسعى ترامب مرة ثانية إلى تبني نهجا مشابها، وربما أكثر حدة من ولايته الأولى، مما قد يدفع بتغيرات جذرية في شكل النظام الدولي. فمن المتوقع ان يعزز من سياسة "أمريكا أولا" عبر سياسات أحادية الجانب ويزيد من النزعات القومية، وهذا بدوره سيفاقم أكثر الانقسامات بين الولايات المتحدة وحلفائها التقليديين، وقد تفتح المجال أمام قوى صاعدة مثل الصين وروسيا لتوسع من نفوذها العالمي، بالإضافة إلى ذلك، سيعمل ترامب على إعادة تفاوض أو انسحاب محتمل من اتفاقيات أو منظمات دولية جديدة، وهذا سيؤدي بدوره إلى إضعاف قدرة النظام الدولي على مواجهة تحديات مشتركة كالصراعات الإقليمية والتحديات البيئية على سبيل المثال.

1_ العوامل المؤثرة في عودة ترامب للرئاسة مرة ثانية: لعبت مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية في عوة ترامب للرئاسة الأمريكية مرة ثانية:

أ- **العوامل الداخلية.** اعتمدت عودة ترامب إلى الرئاسة بشكل كبير على الدعم القوي الذي حصل عليه من قاعدته الشعبية، وقدرته على تسليط الضوء على إخفاقات منافسه بايدن ومن بعده هاريس، واستغلال القضايا الاقتصادية والاجتماعية لجذب المزيد من الناخبين.

- **القاعدة الشعبية.** تعد القاعدة الشعبية من أهم العوامل التي ساهمت في فوز ترامب بانتخابات عام 2024. فقد ثبت تمتع ترامب بولاء غير مسبوق من شريحة كبيرة من الناخبين. ينظر كثيرون إلى ترامب بأسلوبه الشعبوي باعتباره زعيما صريحا وشجاعا في مواجهة نخب سياسية وإعلامية غير موثوقة. تحت شعار "لنجعل أمريكا عظيمة مرة ثانية"، ظهرت نتائج الانتخابات الرئاسية الأمريكية(6نوفمبر 2024) فوز كاسح للمرشح الجمهوري دونالد ترامب ونائبه جيمس ديفيد وإعلان الرئيس الأمريكية ال(47) بمجموع عدد أصوات شعبية(71)مليون صوت وعدد مقاعد في المجمع الانتخابي(292) مقعد. فالفوز في الانتخابات يتطلب عدد مقاعد في المجمع الانتخابي(270) مقعد من أصل(538) مقعد عدد مقاعد المجمع الانتخابي الأمريكي[1].

---

[1] عز الدين ابو المجد، كيف فاز ترامب ولماذا خسرت هاريس؟: قراءة في نتائج الانتخابات الأمريكية 2024، مجلة السياسة الدولية، تحليلات، القاهرة، 2024/11/7، متاح:
https://www.siyassa.org.eg

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

من جانب أخر يتمتع ترامب بتنوع داخل قاعدته الشعبية، وتمثل الطبقة العاملة البيضاء في المناطق الريفية والصناعية جزءا كبيرا من قاعدته، حيث يربطون سياساته الاقتصادية بتحسن حياتهم. كما ينجذب المحافظون الاجتماعيون إلى مواقفه بشأن القيم الثقافية، مثل معارضته للإجهاض ودعم حقوق السلاح. ورفضه "لليسارية المتطرفة"، ما يجذب المحافظيين والدينيين[1].

– **الاقتصاد.** من العوامل المهمة التي اثرت في الانتخابات وسهلة فوز ترامب، فمستويات البطالة، والنمو الاقتصادي، والتضخم تؤثر في قرارات الناخبين. قدم ترامب التزاما واضحا بمكافحة التضخم الذي يعتبره أزمة حادة تضر بالطبقة المتوسطة، وهذا يتم وفق ترامب عبر حزمة من الإجراءات أهمها: إطلاق العنان للطاقة الأمريكية، ففي عهد الرئيس ترامب أصبحت الولايات المتحدة المنتج الأول للنفط والغاز في العالم. وثانيا الحد من الإنفاق الفيدرالي المسرف من خلال خفض الإنفاق الحكومي غير الضروري. ثالثا خفض اللوائح التنظيمية المكلفة والمرهقة. ورابعا وقف الهجرة غير الشرعية التي يعتقد ترامب بانها تسببت ارتفاع تكاليف السكن والتعليم والرعاية الصحية. وأخيرا عبر شعار استعادة السلام من خلال القوة حيث يرى ترامب بأن الحروب تولد التضخم، لذلك على الولايات المتحدة العمل على تعزيز قوتها لتأمين السلام في الساحة الدولية. وأظهرت استطلاعات الرأي أن الأمريكيين كانوا يحملون ذكريات أفضل عن الاقتصاد في سنوات ترامب الأربعة الأولى في البيت الأبيض[2].

– **ضعف أداء خصومه السياسيين.** استغل ترامب أي أخفاق لإدارة بايدن، مثل السياسة الاقتصادية أو إدارة الأزمات الدولية لتعزيز موقفه. مستغلا الانقسامات السياسية بين الجناح التقدمي والمعتدل في الحزب الديمقراطي التي تقلل من قوة منافسيه. كما أن سلوك بايدن خلال الانتخابات لعب دورا مهما في تقرير النتائج على صعيدين: الأول يتعلق بتوقيت إعلان انسحابه المتأخر من المنافسة على الرئاسة وبعد أدائه الهزيل في المناظرة الرئاسية التي جمعته مع ترامب، والثاني يرتبط بعدم نجاح هاريس في وضع مسافة بينها وبين سياسات إدارت رئيسها بايدن، التي كانت جزءا منها[3]. في المقابل برزت شخصية ترامب القوية والتي منحت مساحة أعلامية واسعة ساعدته في إبقاء اسمه حاضرا في النقاشات العامة. كما أن

---

(1) تقدير موقف، الانتخابات الرئاسية الأمريكية: أسباب فوز ترامب والتداعيات المحتملة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 11نوفمبر،2024، متاح:
https://www.dohainstitute.org

(2) عز الدين ابو المجد، نفس المصدر.

(3) تقدير موقف، الانتخابات الرئاسية الأمريكية، نفس المصدر.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

فريق حملته الانتخابية كان يتمتع بخبرة في توجيه رسائل قوية تركز على القضايا التي تهم الناخبين الأمريكيين. اضافة إلى تمتع ترامب بقدرة على جمع تبرعات ضخمة من مؤيديه، ما منحه ميزة في الحملة الانتخابية.

ب- العوامل الخارجية. تمثل ديناميات السياسة الدولية الحالية من تزايد النفوذ الصيني واستمرار الحرب الروسية الأوكرانية عوامل مهمة ساهمت وعجلت إلى حدا بعيد في وصول ترامب للرئاسة الأمريكية مرة ثانية.

- **تزايد النفوذ الصيني.** خلال فترة غياب ترامب عن الساحة الدولية بعد انتهاء فترة ولايته الأولى، استغلت الصين هذا الغياب لتعزز من نفوذها الدولي في عدة مجالات، مستفيدة من التغيرات في السياسة الدولية وعدم تركيز الولايات المتحدة بنفس الحدة التي تميزت بها إدارة ترامب على احتوائها.

• **تعزيز علاقاتها الاقتصادية والاستراتيجية.** واصلت الصين تعزيز مبادرة الحزم والطريق، حيث استثمرت في مشاريع البنية التحتية في أكثر من (140) دولة، مما زاد من ارتباط الدول النامية باقتصادها وأهدافها الجيوسياسية. من جانب أخر، عملت الصين على تعميق علاقاتها مع الدول الأفريقية والآسيوية عبر تقديم قروض ميسرة واستثمارات ضخمة، ما جعلها شريكا رئيسيا لهذه الدول[1].

• **تعزيز دورها العسكري.** من خلال التوسع العسكري في بحر الصين الجنوبي مستفيدة من انشغال الولايات المتحدة بمشاكلها الداخلية لتعزز من وجودها العسكري وبناء جزر اصطناعية في بحر الصين الجنوبي، مما زاد من نفوذها في منطقة اسيا والمحيط الهادئ. من جانب أخر، كثفت الصين من تطوير تقنياتها الدفاعية، بما في ذلك الصواريخ الفرط صوتية والذكاء الاصطناعي العسكري[2].

• **ملء الفراغ في النظام الدولي.** مع تراجع القيادة الأمريكية بزعامة بايدن وتركيزه على القضايا الداخلية أكثر للتعافي من جائحة كورونا، وجدت الصين فرصة لملء الفراغ في النظام الدولي. وهذا كان عبر المشاركة في الاتفاقيات الدولية، فقد انضمت الصين إلى اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة (RCEP)، التي تعد أكبر اتفاقية تجارية في العالم، مما عزز موقعها كقوة اقتصادية رائدة. كما استغلت

---

(1) احمد حافظ، كيف ستتعامل الصين مع شعار ترامب"أمريكا أولا"؟، الجزيرة نت، 2024/11/25، متاح: https://www.aljazeera.net

(2) مازن اسلام، مع اقتراب عودة ترامب..سباق التسلح يحتدم في شرق اسيا، القاهرة الاخبارية، ٥ يناير ٢٠٢٥، متاح: https://alqaheranews.net

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

الصين انسحاب ترامب من اتفاقيات مثل اتفاقية باريس للمناخ لتعزز صورتها كقوة مسؤولة على الساحة الدولية.

• **استغلال ضعف التحالفات الغربية.** استغلت الصين أيضا الخلافات بين الولايات المتحدة وحلفائها التقليديين مثل أوروبا والتي حصلت أثناء فترة ترامب الأولى وبعدها، لتعزز تعاونها مع الاتحاد الأوربي في مجالات التجارة والاستثمار. من جانب أخر، عمقت الصين من التعاون مع روسيا لتشكل تحالف استراتيجي في مواجهة النفوذ الغربي، خاصة في مواجهة التحديات التي فرضتها العقوبات على موسكو[1].

– **استمرار الحرب الروسية الأوكرانية.** تسببت الحرب الروسية الأوكرانية التي اندلعت في عام 2022، في تغييرات كبيرة على الساحة الدولية، مما سمح لترامب باستغلالها في حملته الانتخابية لعام 2024. ويمكن تحديد الاسباب التي جعلت من هذه الحرب فرصة ساهمت في عودة ترامب إلى الرئاسة مرة ثانية بالأتي[2]:

• **ضعف إدارة بايدن وغياب الاستراتيجية الواضحة.** روج ترامب لفكرة أن بايدن وإدارته أظهرت ضعفا واضحا في مواجهة أزمة الحرب، مما دف إلى تصعيد الحرب واستمرارها لفترة طويلة.

كما انتقد ترامب إدارة بايدن بارسال المساعدات العسكرية والمالية الكبيرة لأوكرانيا، وهذه المساعدات لم تسمح لأحداث تغييرات كبيرة في سير الحرب لصالح أوكرانيا بل اثقلت كاهل الاقتصاد الأمريكي.

• **حاول ترامب تقديم نفسه كزعيم قادر على إنهاء الحرب.** روج ترامب لفكرة مفادها أنه لو كان في السلطة لما أندلعت الحرب أساسا، أو أنه قادر على إنهائها بسرعة عبر التفاوض مع الرئيس الروسي بوتن من خلال علاقته الجيدة به عبر تسوية أو صفقة ما. وهنا يصور ترامب نفسه كقائد يسعى لتجنب الحروب وإنهاء النزاعات المستمرة، وهو ما جذب الناخبين الذين تعبوا من الصراعات الدولية وتداعياتها على الاقتصاد الامريكي.

---

(1) تامر محمد سامي، الاستراتيجية الامريكية تجاه طموحات الصعود الصيني، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، المجلد التاسع، (العدد 18، يوليو2024)، ص304.

(2)Samuel Charap, A Pathway to Peace in Ukraine:Trump Needs a Realistic Game Plan, Strong Incentives, and Patience, Foreign Affairs, December 24, 2024, At: https://www.foreignaffairs.com.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

• **تقويض الثقة بالنظام الدولي بزعامة أمريكا.** يرى ترامب أن الحرب الروسية الأوكرانية أظهرت ضعف حلفاء الولايات المتحدة في التعامل مع روسيا، مما عزز خطابه بأن على الولايات المتحدة التوقف عن تحمل أعباء قيادة العالم. كما جدد ترامب انتقاده للناتو، الذي يعتبره عبأ ماليا على الولايات المتحدة ويرى بدلا من ذلك على الولايات المتحدة أن تقلل من الإنفاق على الحروب الخارجية والتركيز بدلا من ذلك على المشاكل الداخلية. وهذا الخطاب دفع شريحة واسعة من الأمريكيين للاعتراض على المساعدات المالية الضخمة التي تقدمها إدارة بايدن لأوكرانيا.

يتضح مما سبق، ساهمت العوامل الداخلية، كشعبية ترامب وحالة الاقتصاد الأمريكي وإخفاقات إدارة بايدن، بالأضافة إلى العوامل الخارجية، كزيادة الصين لنفوذها على الساحة الدولية واستمرار الحرب الروسية الأوكرانيا، في توفير أرضية قوية لإعادة انتخاب ترامب وترسيخ نفسه كخيار شعبي وسياسي قادر على أن يقود الولايات المتحدة في مرحلة مضطربة ومعقدة من التاريخ الدولي.

2_ الخطوات المحتملة التي قد يتخذها ترامب في ولايته الثانية: تشير التوقعات إلى أن عودة ترامب للرئاسة قد تشهد اتخاذه خطوات جذرية تسهم في إعادة تشكيل النظام الدولي القائم شبيهه بتلك التي أتخذها في رئاسته الأولى أو قد تكون أشد حدة. فمن المحتمل أن يتبنى سياسات أكثر أحادية، وقد يركز أكثر على تقليص التزامات الولايات المتحدة الدولية، والانسحاب من أو إعادة التفاوض على الاتفاقيات الدولية. كما يرجح أن يضعف من المؤسسات متعددة الأطراف كالأمم المتحدة، تلك الخطوات المحتملة قد ينتج عنها تداعيات قد تفسح المجال أمام قوى صاعدة كالصين وروسيا لتعزيز نفوذها العالمي، مما يؤدي إلى إحداث تغيرات هيكلية في النظام الدولي.

أ_ استمرار توتر العلاقة مع الحلفاء. أن عودة ترامب مرة ثانية للرئاسة الأمريكية تعني مزيد من التوتر مع حلفاء أمريكا، وخاصة الدول الأوربية وحلف الناتو، الذين انتقدهم ترامب في ولايته الأولى بشدة واعتبر الكثير منهم لم يتحملوا نصيبهم العادل مع الأعباء المالية والعسكرية.

من المتوقع استمرار ذات النهج في ولاية ترامب الثانية تجاه حلفاء الولايات المتحدة، وهذا بدوره سيؤدي إلى[1]:

[1]) Kate Brady, Anthony Faiola and Ellen Francis, How Europe is preparing for a possible second Trump presidency: European officials are strategizing on how to avoid a trade war, how to “Trump-proof” security arrangements and how to deal with Donald Trump

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

– سيعمل ترامب على مزيد من الضغط على الحلفاء لتحمل المزيد من التكاليف وتقليص الالتزامات العسكرية الأمريكية في الخارج، وهو ما سيؤدي إلى تقويض التحالفات التقليدية وربما تصدعها والتي قد تؤدي إلى ضعف التحالفات كوحدة الناتو على سبيل المثال ويعزز الانقسامات داخل الحلف[1].

– تركيز ترامب على شعار"أمريكا أولا" الذي رفعه في ولايته الأولى سيعمل على تعزيز الانعزالية الأمريكية بشكل أكثر في ولايته الثانية، وسيحاول ترامب التركيز على العلاقات الثنائية بدلا من التحالفات متعددة الأطراف، وهنا قد يستخدم ترامب الاقتصاد والعلاقات الثنائية كأداة ضغط على الحلفاء لدعم سياسات أمريكا في قضايا مثل إيران وفلسطين. وهذا قد يجعل الحلفاء والأصدقاء يشعرون أكثر بأن الولايات المتحدة شريك غير موثوق به[2].

– استمرار التوتر مع الحلفاء سيعمل أيضا على تعزيز النزعات القومية داخل القارة الأوربية والعالم، فأنتقاد ترامب المستمر للاتحاد الأوربي على سبيل المثال قد يشجع صعود المزيد من التيارات القومية والشعبوية داخل القارة، وسيعمل ترامب على تقوية علاقته مع قادتها لتعزيز نموذج قومي محافظ عالمي. وهذا بدوره يعمل على تقويض النظام الدولي.

النتيجة، إذا استمرار توتر العلاقة مع الحلفاء التقليديين، سيؤدي إلى إضعاف التحالفات الغربية وتقليل التنسيق الأمني والسياسي وقد يعزز ذلك الانقسامات داخل المعسكر الديمقراطي، ويمنح خصوم الولايات المتحدة، مثل الصين وروسيا، فرصة لتوسيع نفوذها العالمي، إضافة إلى ذلك، قد يؤدي إلى تفكك الثقة المتبادلة وزيادة اعتماد الدول الأوربية على سياسات دفاعية مستقلة بعيدا عن المظلة الأمريكية.

ب_ الانسحاب أو إعادة التفاوض على الاتفاقيات الدولية: سيعمل ترامب خلال ولايته الثانية على التخلي عن معاهدات يعتبرها غير متوافقة مع المصالح الأمريكية، كاتفاقيات المناخ والتجارة وإعادة

---

diplomatically,The Washington Post, November 2, 2024, At: https://www.washingtonpost.com.

[1]Michael W. Manulak, The Allies' Dilemma: Responding to a Second Trump Term, Policy Magazine, Canadian Politics and Public Police, November 24, 2024, At: https://www.policymagazine.ca.

[2]Charles Kupchan, The Deep Roots of Trump's Isolationism:Democrats Need Their Own "America First" Agenda, Foreign Affairs, September 9, 2024, At: https://www.foreignaffairs.com.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

التفاوض على اتفاقيات قديمة كاتفاقية التجارة الحرة لجعلها أكثر تفضيلا للولايات المتحدة، كاتفاقية التجارة مع الاتحاد الأوربي أو دول آسيا. وهذا بدوره سيؤدي إلى[1]:

– تعزيز الحمائية الاقتصادية والتي قد تؤدي إلى زيادة الحواجز التجارية، مما قد يؤثر على سلاسل الإمداد العالمية.

– ان سياسات ترامب السابقة، كالانسحاب من منظمة الصحة العالمية قد تُكرر في مواجهة أزمات صحية عالمية جديدة.

– ان سياسات ترامب السابقة في تقويض العولمة الاقتصادية قد تُسرع من تراجع النظام الاقتصادي الليبرالي لصالح أنظمة اقتصادية إقليمية منافسة.

النتيجة إذا، تشجيع الدول الأخرى على اتخاذ مواقف مماثلة، مما يهدد التعاون الدولي ويضعف الاستجابة الجماعية ويزيد من فرص الصراعات.

ج_ تقويض المؤسسات الدولية: من المحتمل أن يقوم ترامب خلال ولايته الثانية بتقليص التمويل أو الانسحاب من منظمات كالأمم المتحدة، بدعوى أنها لا تخدم المصالح الأمريكية. وهذا بدوره ينتج عنه مجموعة من التداعيات[2]:

– احتمال أنشاء بدائل جديدة تعمل خارج الأطر التقليدية، بما يتناسب مع أجندة ترامب. أو متعارضة مع أجندته مثل مجموعة البريكس أو منظمة شنغهاي للتعاون.

– إضعاف دور القانون الدولي، من خلال رفض الالتزام بأحكام المحكمة الجنائية الدولية أو أي هيئات قضائية دولية أخرى تابعة للأمم المتحدة. وهذا يعني تعزيز مبدأ السيادة الوطنية كأولوية فوق القانون الدولي.

– تقويض المؤسسات الدولية سيضعف هذه المؤسسات على حل النزاعات، ومواجهة الأزمات، وتنفيذ القرارات، هذا بدوره سيؤدي إلى تصاعد النزاعات الإقليمية نتيجة غياب جهة دولية فعالة للتوسط أو فرض السلام.

---

[1]Sara Schonhardt, Why Trump's 2nd withdrawal from the Paris Agreement will be different:The president-elect could act faster this time, politico, NOVEMBER 10, 2024, At: https://www.politico.eu.

[2]Michelle Nichols, United Nations warily awaits Donald Trump's return to power, Reuters, November 8, 2024, At: https://www.reuters.com.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

والنتيجة، مزيد من ضعف الثقة في المؤسسات والاتفاقيات الدولية وتراجع دورها مما يخلق فراغا ستحاول كل القوى الاخرى غير الولايات المتحدة سده مما يربك المشهد العالمي وينعكس على النظام الدولي.

د_ التصعيد ضد القوى المنافسة: هي أحد التي من المحتمل أن يتخذها ترامب في ولايته الثانية، وهي تتماشى مع سياساته التي اتبعت في ولايته الأولى، وهي قد تكون على عدة أشكال:

– تصعيد الحرب التجارية مع الصين، من خلال أولا: زيادة التعريفات الكمركية على البضائع الصينية بهدف تقليل العجز التجاري الأمريكي، وثانيا التقييد على التكنولوجيا الصينية من خلال اتخاذ إجراءات ضد شركات تكنولوجيا صينية مث "هواووي" و"تيك توك"، مبررا ذلك بالتهديدات الأمنية، وثالثا: مواجهة النفوذ السياسي والعسكري الصيني في البحر الهادئ وآسيا وتعزيز التواجد العسكري الأمريكي في بحر الصين الجنوبي[1].

– تعزيز العقوبات على روسيا، قد يوسع ترامب من العقوبات على روسيا من خلال أولا: فرض عقوبات اقتصادية مشددة، خاصة في مجالات الطاقة أو الأنشطة المالية. وثاينا: من خلال تشجيع الحلفاء الأوربيين على اتخاذ مواقف أكثر صرامة تجاه روسيا. وثالثا: قد يزيد ترامب من دعم الحلفاء في منطقة الشرق الأوسط كإسرائيل والسعودية لمواجهة النفوذ الروسي هناك[2].

– إعادة التسليح وتعزيز القوة العسكرية الأمريكية، من خلال أولا: زيادة الإنفاق على الجيش الأمريكي، مع التركيز على تحديث الأسلحة النووية والقدرات العسكرية عالية التقنية لمواجهة الصين وروسيا، وثاينا: زيادة التواجد العسكري في مناطق حساسة عبر نشر قوات أمريكية في مناطق قريبة من مناطق النفوذ الصيني والروسي مثل بحر الصين الجنوبي أو شرق أوروبا.

3_ احتمالات أو سيناريوهات مستقبل النظام الدولي في ظل عودة ترامب للرئاسة مرة ثانية:

لا شك أن عودة ترامب إلى الرئاسة الأمريكية مرة ثانية ستترك تأثيرا عميقا على مستقبل النظام الدولي الذي قادته الولايات المتحدة لعقود، هذا التاثير كان عبر سياسات ترامب في ولايته الأولى القائمة على

---

(1) تهديدات الحرب التجارية تقترب... هل يفاوض ترامب الصين؟، جريدة الجريدة الكويتية، 2025/1/6، متاح: https://www.aljarida.com.

(2) FP Staff, The Biggest Foreign-Policy Challenges Facing Trump in 2025:The U.S. president-elect's second term will begin in a vastly different global landscape than his first, Foreign Policy, JANUARY 3, 2025, At:https://foreignpolicy.com.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

الأحادية وإعادة تعريف دور أمريكا عالميا وتراجع الالتزام بالتعاون متعدد الأطراف. بناءا على ما سبق، يمكن استشراف عدة احتمالات أو سيناريوهات لتأثير عودة ترامب على النظام الدولي، تتراوح ما بين تفكك النظام الدولي الحالي إلى إعادة تشكيله وفق قواعد جديدة.

الاحتمال أو السيناريو الأول: تفكك النظام الدولي الحالي. وهذا يتم عبر عدة معالم:

_انسحاب الولايات المتحدة من مؤسسات واتفاقيات دولية إضافية كالأمم المتحدة أو اتفاقيات الحد من التسلح.

_ تقليص الدعم والتمويل الأمريكي للتحالفات التقليدية كالناتو مثلا.

_ تراجع الالتزام بالمبادرات الدولية مثل مكافحة التغير المناخي أو برامج التنمية المستدامة.

النتائج: ضعف المؤسسات الدولية وعدم قدرتها على إدارة القضايا العالمية وتفكك التحالفات التقليدية وتصاعد النزاعات القومية والانفرادية بين الدول يقابلها صعود قوى مثل الصين وروسيا كبدائل للنظام الدولي القائم[1].

الاحتمال أو السيناريو الثاني: زيادة الاستقطاب بين القوى العظمى. وهذا يتم عبر معالم عدة:

_ استمرار المواجهة الاقتصادية والاستراتيجية مع الصين وتصعيد الحروب التجارية.

_ تعزيز العقوبات على روسيا مع تقليص التدخل الأمريكي في الشؤون الأوربية.

_ إعادة توجيه التحالفات مع شركاء يتفقون مع سياسات ترامب.

النتائج: انقسام العالم إلى كتل متنافسة بين الدول الغربية من جهة والصين وروسيا من جهة ثانية، وتصاعد النزاعات الإقليمية والدولية نتيجة ذلك الاستقطاب وغياب التنسيق العالمي[2].

الاحتمال أو السيناريو الثالث: إعادة تشكيل النظام الدولي بقيادة أمريكية جديدة. ومن معالم هذا الاحتمال:

_ إعادة التفاوض على الاتفاقيات الدولية بما يحقق مصالح الولايات المتحدة على حساب التزاماتها التقليدية.

---

[1]) محمد أبوغزله، ولاية ترامب الثانية..هل تفضي إلى نظام عالمي جديد؟, مجلة السياسة الدولية، تحليلات، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 7-11-2024، متاح: https://www.siyassa.org.eg

[2]) كاترين فرج الله، نحو تشكيل نظام عالمي جديد متعدد الاقطاب، مجلة السياسة الدولية، مقالات، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2023/9/17، متاح: https://www.siyassa.org.eg.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

_ الضغط على الحلفاء التقليديين لتحمل أعباء اقتصادية وعسكرية أكبر.

_ تعزيز السياسات الحمائية وإعادة توجيه الاقتصاد الأمريكي بعيدا عن العولمة.

النتائج: خلق نظام دولي جديد قائم على القوة الاقتصادية والعسكرية بدلا من التعاون متعدد الأطراف، وهذا يعني استمرار النفوذ الأمريكي، ولكن على حساب علاقاتها الدولية طويلة الأمد مما يخلق بيئة دولية أكثر تصادما وغير مستقرة مع تزايد التوترات بين القوى الكبرى[1].

الاحتمال أو السيناريو الرابع: وربما يكون هذا السيناريو هو الاقرب للحصول في ظل تراجع النفوذ الأمريكي وصعود قوى بديلة: من معالمه:

_ توجه ترامب نحو الانعزالية الأمريكية عن قضايا دولية كبرى مثل معالجة التغير المناخي العالمي والنزاعات والإقليمية.

_ البدء بالانسحاب التدريجي للولايات المتحدة من أدوارها العالمية التقليدية.

_ توجه ترامب نحو قضايا السياسة الداخلية التي تهم المواطن الأمريكي والاقتصاد الداخلي.

النتائج: ستحاول قوى دولية استغلال حالة الفراغ القيادي الأمريكي لتعزز من نفوذها الدولي كالصين وروسيا خاصة في اَسيا وأوروبا. مما يخلق حالة من عدم الثقة في النظام الذي تقوده الولايات المتحدة، تدفع أيضا بقية العالم نحو تحالفات إقليمية جديدة تعيد تشكيل موازين القوى الدولية[2].

الخاتمة:

تبين لنا أن عودة دونالد ترامب للرئاسة تمثل تحديا كبيرا للنظام الدولي الذي أسسته الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية. لا شك أن سياساته السابقة القائمة على الأحادية ومبدأ " أمريكا أولا" قد تؤدي إلى تفكك التحالفات التقليدية، مثل الناتو، وإضعاف المؤسسات الدولية كالأمم المتحدة، وانسحابه من الاتفاقيات الدولية كاتفاقية المناخ والتجارة الدولية. وهذه كلها تعكس رؤيته التي تفضل المصالح الوطنية على التعاون الدولي، مما يضعف في نهاية المطاف الالتزام العالمي بالقضايا المشتركة.

---

(1)) The Editorial Board, Trump Needs to Deal With the World As It Is:Not all of the president-elect's foreign-policy instincts are misguided. The question is how ready he is to adjust position in the face of facts, Bloomberg, November 8, 2024, At: https://www.bloomberg.com.

(2)) وليد عبد الحي، تيار التراجع الامريكي في المكانة الدولية ومازق الخيارات الاستراتيجية العربية والاسرائيلية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، تشرين الثاني/2020، ص13-15.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

من جهة ثانية، فإن عودة ترامب قد تصعد التوتر مع القوى الكبرى كالصين وروسيا، التي ستعمل على استغلال الفراغ القيادي الأمريكي لتعزيز نفوذها العالمي، مما يؤدي إلى استقطاب عالمي وانقسام الكتل الدولية. كما أن انسحاب ترامب المحتمل من التزامات جديدة قد يفسح المجال أمام قوى صاعدة لإعادة تشكيل النظام الدولي وفقا لمصالحها. هذه التحولات قد تؤدي إلى نظام دولي جديد أقل استقرارا، حيث يتزايد التنافس بين القوى الكبرى وتضعف القدرة على مواجهة التحديات العالمية كالأوبئة والتغير المناخي.

وفي النهاية وفي ظل السيناريوهات المحتملة، فإن عودة ترامب تمثل نقطة تحول يمكن أن تعيد صياغة النظام الدولي بما يحمل من فرص ومخاطر، وهو ما يستدعي إعادة التفكير في دور الولايات المتحدة كقائد للنظام الدولي ومستقبل القيادة الأمريكية ودورها في الحفاظ على استقرار العالم.

References::

1-Ahmed Hafez, How will China deal with Trump's slogan "America First"?, Al Jazeera Net, 11/25/2024, At: https://www.aljazeera.net.

2- Osama Abu Irshaid, The US Withdrawal from the Nuclear Agreement with Iran: Background, Pretexts, and Implications, A Case Assessment, Arab Center for Research and Policy Studies, Doha, May 27, 2018,At: https://www.dohainstitute.org.

3-Islam Hegazy, US Foreign Policy under President Donald Trump (1017-2021), Arab Democratic Center, Berlin, 2021.

4-Tamer Mohamed Sami, The American Strategy towards China's Rising Ambitions, Scientific Journal of the Faculty of Economic Studies and Political Science, Volume 9, (Issue 18, July 2024).

5-Trade war threats approaching... Will Trump negotiate with China?, Al-Jarida newspaper, Kuwait, 1/6/2025,At:https://www.aljarida.com.

6-Situation Assessment, US Presidential Elections: Reasons for Trump's Victory and Possible Consequences, Arab Center for Research and Policy Studies, Doha, November 11, 2024,At: https://www.dohainstitute.org.

7- Hussein Razzaq Rashid, The Elements of Continuing American Unipolarity (Hegemony), International Studies Journal, Center for Strategic and International Studies, University of Baghdad, Issue (97)7-2024.

8-Hussein Majdoubi, Trump's victory supports the far-right nationalist in Europe, Al-Quds Al-Arabi, At:https://www.alquds.co.uk.

9-Rania Mahmoud Ibrahim Abdel Rahim, The Impact of Change in the Pattern of the International System on Arab National Security: A Study of the Unipolar Pattern of the International System (1990-2010), Scientific Journal of the Faculty of Economic Studies and Political Science, Volume 9 (Issue 17 January 2024).

10-Sadiq Al-Taie, Donald Trump and the Middle East Files, London, 2021.

11-Ali Yousef Al-Shukri, International Organizations, Amman, Dar Al-Safa for Publishing and Distribution, 2011.

12-Amr Darrag, The Trump Administration and the Vacuum in American Foreign Policy, Report, Egyptian Institute for Studies, Cairo, March 13, 2017.

13-Ezz El-Din Abu El-Majd, How did Trump win and why did Harris lose?: A reading of the results of the 2024 US elections, International Politics Magazine, Analyses, Cairo, 11/7/2024, At: https://www.siyassa.org.eg .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

14-Catherine Faragallah, Towards the Formation of a New Multipolar World Order, International Politics Magazine, Articles, Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies, Cairo, 9/17/2023, At: https://www.siyassa.org.eg.
15- Michael Kranch and Mark Fisher, Trump Unmasked, translated by Ibtisam Ben Khadra, Beirut, Dar Al Saqi, 2017.
16-Mohamed Motawea, US-European Policies Towards the Iranian Nuclear Agreement: Perceptions and Interpretations, Journal of the Faculty of Economics and Political Science, Cairo University, Faculty of Economics and Political Science, October 2020.
17-Muhammad Mujahid Al-Zayat, NATO and Regional Security.. The Middle East as a Model, Opinions on the Gulf Magazine, Issue (199), July 2021.
18-Mazen Islam, With Trump's Return Approaching…The Arms Race Is Rising in East Asia, Cairo News, January 5, 2025,At: https://alqaheranews.net.
19-Muhammad Abu Ghazala, Trump's Second Term.. Will It Lead to a New World Order?, International Politics Magazine, Analyses, Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies, Cairo, 11-7-2024.
20-Walid Abdel Hay, The Trend of American Decline in International Status and the Dilemma of Arab and Israeli Strategic Options, Al-Zaytouna Center for Studies and Consultations, Beirut, November 2020.
21- Will Kenton, What Was the Marshall Plan? Definition, Purpose, and History, April 06, 2023, At: https://www-investopedia-com
22- George Friedman, The Trump Doctrine, Geopolitical Futures, July 11, 2018, At: https://geopoliticalfutures.com.
23- Michael Anton, The Trump Doctrine, Foreign Policy, APRIL 20, 2019, At: https://foreignpolicy-com.
24- George Friedma & Jacob L. Shapiro, The Limits of the Trump Doctrine, THE Center for International Relations and Sustainable Development (CIRSD), At: https://www.cirsd.org.
25- Michael Hirsh, Trump's Plan for NATO Is Emerging, politico, 07/02/2024, at: https://www.politico.com.
26- Geoffrey Gertz, What will Trump's embrace of bilateralism mean for America's trade partners?, brookings, February 8, 2017, At:https://www.brookings.edu.
27- Colin Grabow, 5 Years Later the United States Is Still Paying for Its TPP Blunder, Cato Institute, FEBRUARY 10, 2022, At: https://www.cato.org.
28- Timothy R. Heath, Strategic Consequences of U.S. Withdrawal from TPP, Rand, Mar 27, 2017, At:https://www.rand.org.
29- Kali Robinson, What Is the Iran Nuclear Deal?, Council on Foreign Relations, October 27, 2023, At: https://www.cfr.org.
30- Todd Stern, Landing the Paris Climate Agreement: : How It Happened, Why It Matters, and What Comes Next, The MIT Press, October 8, 2024, pp.177_178.
31- Samuel Charap, A Pathway to Peace in Ukraine:Trump Needs a Realistic Game Plan, Strong Incentives, and Patience, Foreign Affairs, December 24, 2024, At: https://www.foreignaffairs.com.
32- Kate Brady, Anthony Faiola and Ellen Francis, How Europe is preparing for a possible second Trump presidency: European officials are strategizing on how to avoid a trade war, how to "Trump-proof" security arrangements and how to deal with Donald Trump diplomatically,The Washington Post, November 2, 2024, At: https://www.washingtonpost.com.
33- Michael W. Manulak, The Allies' Dilemma: Responding to a Second Trump Term, Policy Magazine, Canadian Politics and Public Police, November 24, 2024, At: https://www.policymagazine.ca.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

34-Charles Kupchan, The Deep Roots of Trump's Isolationism:Democrats Need Their Own "America First" Agenda, Foreign Affairs, September 9, 2024, At: https://www.foreignaffairs.com.
35- Sara Schonhardt, Why Trump's 2nd withdrawal from the Paris Agreement will be different:The president-elect could act faster this time, politico, NOVEMBER 10, 2024, At: https://www.politico.eu.
36- Michelle Nichols, United Nations warily awaits Donald Trump's return to power, Reuters, November 8, 2024, At: https://www.reuters.com.
37- FP Staff, The Biggest Foreign-Policy Challenges Facing Trump in 2025:The U.S. president-elect's second term will begin in a vastly different global landscape than his first, Foreign Policy, JANUARY 3, 2025, At:https://foreignpolicy.com.
38- The Editorial Board, Trump Needs to Deal With the World As It Is:Not all of the president-elect's foreign-policy instincts are misguided. The question is how ready he is to adjust position in the face of facts, Bloomberg, November 8, 2024, At: https://www.bloomberg.com.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0